Kurdiyat

Yıl/Sal/Year: 2021
Sayı/Hejmar/Issue: 3
e-ISSN 2717-8315
Rûpel/Sayfa Page: 201-211

كردستان في المشاريع الإصلاحية العثمانية المبكرة) قانوننامه سلطاني لعزيز أفندي في القرن السابع عشر(أنموذجاً

Nizar Eyyoub Hasan

نزار أيوب حسن

الملخص

تُعد الإصلاحات التي شهدتها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر من الوقائع التي وقف المؤرخون والباحثون في التاريخ العثماني عندها كثيراً، وبحثوا عن أسبابها وأدواتها والنتائج التي آلت إليها. وقد ظهرت أولى تلك المشاريع الإصلاحية في الدولة العثمانية منذ القرن السابع عشر وذلك مع ظهور بوادر الضعف والانحطاط في الدولة العثمانية.

يلقي هذا البحث الضوء على احدى أقدم المشاريع الإصلاحية العثمانية وهو مشروع قدمه رجل دولة عثماني يدعى عزيز أفندي في النصف الأول من القرن السابع عشر وسماه (قانوننامه سلطاني)، وقد اعتبر المصلح المذكور «إصلاح أمور كردستان» لبنة أساسية في الإصلاح العثماني الشامل.

يحاول هذا البحث بالاعتماد على المصادر الأصلية بيان طبيعة العلاقات السياسية والإدارية بين الدولة العثمانية والإمارات الكردية والآلية التي اتبعتها الدولة في تنظيم تلك العلاقات، والضرر التي ألحقت بتلك العلاقات نتيجة التدهور في أوضاع الدولة العثمانية، كما يبحث في أوضاع كردستان في المشروع الإصلاحي الذي قدمه عزيز أفندي والحلول التي اقترحها لإعادة القوة إلى الإمارات الكردية وإحياء علاقاتها المتينة مع الدولة العثمانية.

الكلمات الدالة: الإمارات الكردية، الإصلاح، عزيز أفندي، السلطان سليمان القانوني، الأوضاع السياسية

Cureya Nivîsarê/Makale Türü/Article Types: Nivîsara Lêkolînê/Araştırma Makalesi/Research Article
Dema Hatinê/Makale Geliş Tarihi/Received: 27.03.2021
Dema Pejirandinê/Kabul Tarihi/Accepted/: 04.06.2021
Nizar Eyyoub Hasan. Asos Prof. Zanîngeha Zaxo Beşa Dîrokê, Iraq,
e-mail: nazar.hasan@uoz.edu.krd,
Orcid: 0000-0001-7691-6478

Atıf/Citation: Hasan, N. (2021). "Kurdistan fi'l-meşarî'l-islahiyyeti'l-Osmaniyye el-mubekkire (Qanûnname-I Sultanî li 'Ezîz Efendî fi'l-qerni's-sabi'a 'aşer) enmûzecen", Kurdiyat 3, 201-211.

Di Projeyên Reformên Destpêkê yên Osmanî de Kurdîstan (Mînaka Ezîz Efendî Qanûnnameya Sultanî ya Sedsala 17-an)

Kurte

Reformên Osmanîyan yên ku di dewleta Osmanî de di sedsala 19an de pêk hatine yek ji wan bûyerên girîng e ku bala gelek dîroknas û lêkolîneran kişandiye, lewma sedem, rûdan û encamên van geşedanan ji hêla lêkolîneran ve hatine nîqaşkirin. Yekem projeya çaksaziyê li împaratoriya Osmanî di sedsala 17an de dest pê kir. Ev rewş di demekî pêk hat ku rastî bi serdema ku dewlet lewaz bû û ket nav perçebûnê de tê. Ev lêkolîn dê yek ji girîngtirîn projeyên çaksaziyê, ku di nîvê yekem ê sedsala 17an de ji hêla Aziz Efendi ve bi navkirina Qanûnnameya Sultani ji sultanê Osmanî re hate pêşkêş kirin, ronî bike. Aziz Efendi başkirina rewşa Kurdistanê wekî gava yekem û bingehîn a projeya çaksaziya giştî ya ku li ser dewletê bi tevahî tê sepandin şîrove dike. Ev lêkolîn dê hewl bide ku cewherê têkiliyên ramyarî û kargêrî yên di navbera Rêvebiriya Osmanî û Mîrnişîna Kurd de û zirara ku ji ber sepandina vê mekanîzmayê û xerabûna mercên Dewleta Osmanî, li ser bingeha çavkaniyên orîjînal, bide xuyandin. Wekî din, ev lêkolîn dê nexşerêyên ku Aziz Efendi di derbarê rewşa Kurdistanê de di derbarê projeya çaksaziyê de û çareseriyên ku wî ji bo xurtkirina îmaratên Kurd û zindîkirina têkiliyên bi împaratoriya Osmanî re pêşniyar kir, ronî bike.

Bêjeyên Sereke: Mîrnişîna Kurd, Reform, Azîz Efendi, Sultan Silêmanê Qanûnî, Rewşa Siyasî.

Kurdistan in the Early Ottoman Reform Projects Qanunnamah Sultani by Aziz Effendi in the Seventeenth Century as an Example

Abstract

The Ottoman reformations of the 19th century were considered to be one of the Important events that were discussed among the historians and researches of the Ottoman Empire history, who searched for its reasons, mechanisms and outcomes. The first Ottoman reformation project emerged in the 17th century, at the discord and weakness time of this state.

This study highlights one of the most important reformation projects of the Aziz Effendi, who named “Qanunnamah Sultani”. As he stated that the reformation of the Kurdish circumstances is the path of the general reformation of the country.

Depending on the main sources this study will illustrate the political and administrative relationship between the Ottoman Empire and the Kurdish Emirates, and its implementation mechanisms. As well as this study states the damages that affected the relationship as a result of the demolishing setuation of the Ottoma Empire. It also demonstrats Aziz Efffendi’s reformations project and his plans in strengthening Ottoman-Kurdish relation, and the suggested solutions for bringing the power to Kurdish Emirates. in order to refresh their matual relations.

Keywords: Suleiman the Magnificent, Aziz Afendi, Reform, Kurdish Emirates, political situation

المقدمة

كان الكرد عنصرا مهما في الدولة العثمانية، فهم مشاركون في الدولة بكتلتهم البشرية الكبيرة وبأرضهم الجبلية الصعبة (كردستان)، ولكن ما زاد من أهميتهم هو وقوع كردستان على الحد الشرقي للدولة والمجاورة لإيران والتي شاءت الأقدار أن تحكم من قبل سلالات مختلفة في الكثير من الأمور.

من جهة أخرى اختلفت طبيعة إلحاق كردستان بالدولة العثمانية عن بقية الأماكن، إذ لم (يفتح) من قبل (الفاتحين العثمانيين)، بل إن الإمارات الكردية (انضمت) إلى الدولة العثمانية نتيجة مصلحة مشتركة جمعت بينها وهي تنامي الدولة الصفوية الفتية التي أصبحت خطراً حياتياً على كليهما.

و نتيجة لما سبق، ذهبت الدولة إلى تطبيق سياسة خاصة تجاه كردستان، سياسة طالما اتبعها الدول والسلالات الأخرى التي وقعت كردستان داخل حدودها، وهي سياسة ترك كردستان للكرد وعدم التدخل فيها، ولكن الأمر الجديد هو أن العثمانيين قد أدرجوا هذه السياسة في إطار تنظيماتهم الإدارية والسياسية وأصدروا قوانين خاصة بالإمارات الكردية، اعترفوا فيها بالحكم الذاتي للإمارات الكردية. إلا أن هذه القوانين سرعان ما تحولت إلى حبر على ورق وبدأت الدولة بتطبيق السياسة المركزية على كردستان، الأمر الذي أدى إلى أن تتحول كردستان من عامل استقرار وقوة إلى عامل من عوامل ضعف الدولة العثمانية.

تبحث هذه الدراسة في لائحة رفعها رجل دولة عثماني اقترح فيها حلولاً لإعادة الهيبة إلى الدولة العثمانية، سماها بـ(قانوننامة سلطاني) وتعد من أقدم اللوائح الإصلاحية في الدولة العثمانية، ويشكل مصدراً مهماً من مصادر تاريخ كردستان.

أما بالنسبة إلى مصادر الدراسة، فتشكل مخطوطة القانوننامة المصدر الرئيس لهذه الدراسة، فهذه الوثيقة التاريخية المهمة تبين جانباً خفياً من تاريخ كردستان وأهمية الكرد ودورهم في الدولة العثمانية، كما اعتمدت الدراسة على عدد المصادر العثمانية العائدة إلى حقبة الدراسة منها كتاب **تلخيص البيان در قوانين آل عثمان** من تأليف حسين أفندي لبيان طبيعة العلاقات الإدارية والسياسية بين الدولة العثمانية والإمارات الكردية. واعتمدت هذه الدراسة كذلك على عدد من المراجع المعتبرة باللغات التركية والفارسية والعربية والتي اهتمت بمتابعة بعض الجوانب من تاريخ الإمارات الكردية.

أولاً: تنظيم العلاقات الكردية– العثمانية في القرن السادس عشر

اختلفت السياسة العثمانية تجاه كردستان عن سياستها تجاه معظم المناطق والأقاليم العثمانية الأخرى لأسباب عديدة تأتي في مقدمتها أنه كانت السيطرة العثمانية على كردستان نتيجة انتفاضة قامت بها الإمارات الكردية على الحكم الصفوي في كردستان وتمكنت من طردها منها، وقد طلبت تلك الإمارات الدعم من الدولة العثمانية لتقديم العون لها مقابل انضمامهم للحكم العثماني[١].

تأتي أولى المحاولات العثمانية لتنظيم علاقاتها مع الإمارات الكردية إلى حقبة ما بعد معركة چالديران أب ١٥١٤ مباشرة، إذ كلف السلطان سليم الأول (١٥١٢–١٥٢٠) مستشاره الملا إدريس البدليسى (١٤٥٢–١٥٢٠) بإيجاد نظام إداري في كردستان بسبب خبرته بأحوال المنطقة ومعرفته بأمرائها. ففي فرمان موجه إليه في أواسط شهر شوال ٩٢١هـ/تشرين الثاني ١٥١٥م ذكر السلطان لملا إدريس :» إنك على دراية بأحوال الأمراء الذين أتوا من دياربكر وتعرف بأحوالهم وألقابهم ومقادير ما يخصص لهم من السناجق في تلك الولاية...ينبغي أن تكتبوا البراءات السلطانية عن أحوال السناجق التي خصصت لكل أمير وكيفية توجيهها، مع تسجيل نسخ من تلك البراءات مع تفصيلها ومقدار إقطاعاتهم في دفتر خاص وإرساله إلى سدتي السعيدة ليكون كل شيء مفهوماً ومعلوماً، مع مذكرة تفصيلية عن السناجق التي وجهت إلى الأمراء وكيفية توجيهها ووجه كتابة ألقابهم، ويجب توخي الدقة في تحديد أماكن سناجقهم لكي لا يؤدي هذا التوزيع والتخصيص إلى

١ للمزيد من التفاصيل ينظر: جزيه دار زاده، تواريخ آل عثمان، نسخة مكتبة على اميرى فى استانبول، رقم:٢٠٦/٢٨٣؛ خوجه سعدالدين، تاج التواريخ ، (استانبول: طبعخانه عامرة، ١٢٧٩)، ٢/٣٠٥.

تزلزل وتخلخل ما بينهم من أسس الارتباط»[٢].

أسفرت المفاوضات غير المباشرة بين أمراء الكرد والسلطان العثماني عن إيجاد صيغة اتفاق بين الطرفين ساعدت بموجبها الدولة العثمانية الكرد في تطهير مناطقهم من السيطرة الصفوية مقابل قبولهم بالسيادة العثمانية. ورغم أن بعض الباحثين الكرد المعاصرين أشاروا إلى حصول اتفاق بين السلطان العثماني وإدريس البدليسي إلا انه لم يتم العثور على نص هذا الاتفاق لحد الآن، وأن أول من أشار إليه هو المؤرخ (محمد أمين زكي) الذي أورد بنود هذا الاتفاق في كتابه المعنون بـ(خلاصة تاريخ الكرد وكردستان) من دون أن يشير إلى المصدر الذي استقى منه معلوماته، ويرجح أنه توصل إلى نقاط هذه الاتفاقية من خلال دراسته لطبيعة العلاقات الإدارية والسياسية المتبادلة بين الإمارات الكردية والسلطات العثمانية، والبنود التي أوردها هي:

الحفاظ على حرية واستقلال الإمارات الكردية.

الاعتراف العثماني بالحق الوراثي للأمراء الكرد في إماراتهم.

على الأمراء الكرد مساعدة الدولة العثمانية في حروبها.

تساعد الدولة العثمانية الإمارات الكردية في حال تعرضها إلى هجوم خارجي.

تدفع الإمارات الكردية الضرائب والرسوم للسلطات العثمانية[٣].

من جهة أخرى قاد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠–١٥٦٦) حملته الأولى إلى الشرق في عام ١٥٣٤، تمكن من خلالها السيطرة على مدينة بغداد، ومقابل الدعم الكبير الذي قدمته الإمارات الكردية للحملة ونظراً لاستراتيجية موقع الإمارات الكردية التي تقع على حدود اعتى أعداء الدولة العثمانية، فقط أصدر السلطان احد أهم فرماناته المتعلقة بالنظام الإداري العثماني في كردستان، نظم فيها طبيعة العلاقات بين السلطات العثمانية والإمارات الكردية، إذ أشار في فرمانه إلى أن :» الأمراء الكرد الذين أظهروا يد القوة والشجاعة في المعارك أو الذين قبّلوا باسترحامنا وأعلنوا عن إخلاصهم وعبوديتهم للدولة [العثمانية]...كل واحد منهم سيحتفظ بالولايات والقلاع الواقعة تحت تصرفهم منذ قديم الأيام، وسترسل لهم، كل على حده، براءات تعترف فيها بأوطانهم وحكمهم، وبموجب هذه البراءات فان كل ما في أيديهم من الولايات والقلاع والمدن والقرى والمزارع وجميع محصولاتها تسجل باسمهم كتمليك وإحسان وتنتقل منهم إلى أبنائهم... ولا يتعرضون إلى أي تدخل أو تعرض من الخارج...وعند وفاة الأمير ستتحول إمارته بكامل حدودها بموجب كتاب التمليك السلطاني [الممنوح له] إلى ابنه، واذا كان له أبناء متعددون فانهم سيتشاركون الأراضي والقلاع. واذا لم يتوصلوا إلى تسوية بينهم فانهم سيلتزمون بما يتفق عليه أمراء كردستان وتبقى أملاكهم تحت تصرفهم إلى أبد الدهر!، واذا كان الأمير بلا وريث أو أقرباء فان حكم الإمارة لن يوجّه إلى شخص خارج الإمارة ولا يمنح إلى أي شخص اجنبي، بل سيجتمع أمراء كردستان ويتفقون فيما بينهم وسيختارون أميراً أو احد أبناء الأمراء الكفوئين، وهم مخولون في اختيار أي شخص يختارونه...وفي المقابل يشارك أمراء الكرد في دياربكر وبغداد بالاتفاق مع جميع عساكرهم وعرباتهم العسكرية في اجتياح العدو...ويجب أن يعتبروا أبنائي الذين يخرجون من طاعتي أعداءً ولا يأتمروا بأمرهم مطلقاً، ولا ينضموا اليهم أبداً وأن يكونوا تابعين صادقين للخلفاء والسلاطين الذين يأتون من بعدي...»[٤].

وبناءً على هذا الفرمان بدأت الدولة باستحداث نظام إداري خاص بكردستان، إذ قسمت الولايات على عدد من السناجق إلا أن مستويات استقلال هذه السناجق ودرجة ارتباطها بالدولة اختلفت من سنجق إلى الآخر، إذ فرضت الدولة الحكم المباشر على بعض المدن الأساسية وعين عليها أمراء يخضعون للقوانين المركزية من الدولة مثل دياربكر، وان وأربيل و غيرها، أما سناجق (يورتلق واوجاقلق) فهي سناجق عثمانية ولكن الفرق هو أن الحكم فيها وراثي، ولا يخضع أمرائها للعزل والنصب، وعند وفاة الأمير ينتقل الحكم فيها إلى احد أبنائه، كما أنها خاضعة للتحرير ويطبق فيها النظام الإقطاعي العثماني، و أبرز الامثلة على ذلك هي إمارات موكس

٢ خوجه، تاج التواريخ، ٢/ ٣٢٢–٤٢٣.

٣ محمد أمين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ترجمة: محمد علي عوني، (بغداد:١٩٦١)،٢ / ١٧١.

4 ينظر نصها في:
Sevgen, Nazmi, Doğu ve Güneyduğu Anaduluda Türk Beylıkleri, (Ankara: Ayyıldız Matbaası,1982), 42-43; Hakan, Sinan, Müküs Kürt Mirleri Tarihi ve Han Mahmud, (İstanbul, Peri Yayınları, 2002), 17-19.

و شيروان و ستون و غيرها [٥]. ولكن السناجق التي كانت تتمتع بأكبر قدر من الاستقلالية فكانت سناجق (حكومت)، والتي تشمل الإمارات الكردية الكبيرة وتغطي القسم الأكبر من أرض كردستان مثل إمارات بهدينان و سوران و بوتان و بدليس و هكاري و غيرها.

وقد عرفت الحكومات في القوانين العثمانية على النحو التالي :»...هذه الحكومات وجهت إلى حكامها كتفويض وتمليك لقاء خدماتهم وإطاعتهم للدولة [العثمانية] أثناء الفتح، وأنهم يتصرفون فيها بطريقة (تمليك)، حتى إن ممالكهم مفروزة القلم ومقطوعة القدم[٦]، ولا تسجل محاصيلها في أبواب الدفتر السلطاني، ولا وجود للأمراء العثمانيين والجيش فيها وكلها ملكٌ مخصوصٌ لهم، وهؤلاء بموجب العهود والمواثيق القديمة لا يقبلون العزل والنصب، إلا أن جميعهم مطيعون لحضرة السلطان وأثناء الحملات يشاركون تحت راية الوالي الذي يتبعونه مع أبنائهم وعشائرهم وعساكرهم»[٧]. ويمكن تلخيص حقوق الإمارات الكردية (حكومات) وواجبتها تجاه الدولة العثمانية في النقاط التالية:

إن الحكومات كانت تدار من قبل أمراء يتمتعون باستقلال تام في الأمور الإدارية والمالية.

يحصل الأمراء على التوجيه من المركز للبقاء في سناجقهم.

الحكومات غير خاضعة للتحرير والمسح عليه لا توجد فيها الزعامات والتيمار وجميع إيراداتها تذهب إلى خزينة الأمير الذي يحكم السنجق.

لا تترابط فيها الجنود أو العساكر التابعة للمركز ولها جيشها الخاص.

لا يقبل أمرائها العزل والتنصيب، وعند وفاة الأمراء أو في حالة تقصيرهم من إداء واجباتهم تجاه الدولة تنتقل الحكم فيها إلى أبنائهم أو أقربائهم ولا تخرج عن نطاق العائلة الواحدة.

في حالة الحروب والحملات العسكرية يكونون تحت إمرة ولاة الولاية ويؤدون الخدمة تحت رايته[٨].

ثانياً: لائحة عزيز أفندي الإصلاحية (قانوننامه سلطاني)

بلغت الدولة العثمانية في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر مستوى كبيرا من الضعف والوهن في شؤونها الداخلية من النواحي الإدارية والاقتصادية والسياسية، وذلك لأسباب عدة أبرزها الخلافات التي حدثت داخل الأسرة الحاكمة والتي انتهت بمقتل أول سلطان عثماني نتيجة لتمرد داخلي وهو السلطان عثمان الثاني (١٦١٨-١٦٢٢)[٩]، الأمر الذي انعكست سلباً في علاقاتها الخارجية لاسيما مع الدولة الصفوية، إذ منيت الدولة العثمانية بسلسلة من الهزائم العسكرية لاسيما في عهد الشاه الصفوي القوي الشاه عباس (١٥٨٧-١٦٢٩)[١٠].

وفيما يتعلق بكردستان فإن علامات الضعف والفساد في الإدارة العثمانية ظهرت فيها منذ تلك الحقبة المبكرة، ولاسيما بعد أن تركت الدولة شؤون المناطق الشرقية إلى الولاة والمسؤولين المحليين وضاعفت من صلاحياتهم.

---

٥ تيمار: وهو نوع من الإقطاع العسكري تتراوح إيراداتها السنوية بين ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠ و ١٩,٩٩٩ آقجة (درهم عثماني). ينظر: خليل علي مراد، تاريخ العراق الإداري والاقتصادي في العهد العثماني الثاني ١٦٣٨-١٧٥٠م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥،٢٩٧.

٦ أي: لا تخضع للتسجيل والمسح ولا يدخلها موظف عثماني.

7 Hezarfen Huseyin Efendi, Telhisul-beyan fi Kavanin-i Al-i Osman, Hazirlayan: Sevim İlgürel, (Ankara: Turk Tarih Kurumu, 1999), 132; Orhan Kılıç, "Van Eyaletine Bağlı Sancaklar ve İdari Statüler, 1558-1740", Osmanlı Araştımaları Dergisi XXI, (2001): 203.

8 Orahan Kılıç, "Kilasik Döneminde Osmanlı İdari Sisteminde Hükümet Sancakları; Hakkari Hükümeti Örnegi", XVI Türk Kongresi, Ankara, (2002): 704.

9 رظني دیزملل:
Uzunçarişli, İsmail Hakkı, Osmanli Tarihi, Ankara: (Türk Tarih Kurumu, 1988), 3/145-153.

١٠ نزار ايوب گولى، اماره هكارى فى العهد العثمانى، (دهوك، سپيريز، ٢٠١٧)، ١٤٨-١٥٥.

ومنذ تلك الحقبة من عمر الدولة العثمانية بدأ الولاة العثمانيون في كردستان يتدخلون في شؤون الإمارات الكردية وتطبيق سياسات تعسفية تجاهها ضاربين بذلك بنود فرمان السلطان سليمان القانوني عرض الحائط، لاسيما مسألة تدخلاتهم في عزل وتعيين الأمراء، مسألة جباية الضرائب في الإمارات الكردية وهي بموجب فرمان السلطان سليمان القانوني من صلب اختصاصات الإمارات الكردية، وكذلك ابتزازهم للأمراء بدعم منافسيهم في حال رفضهم دفع الأموال، وفرض الإتاوات عليهم، وتوجيه الحملات وقتل بعض الذين رفضوا الانصياع لأوامرهم، هذا فضلاً عن استخدام رجال الإمارات الكردية في أعمال السخرة من قبيل بناء وتحصين القلاع وأمور أخرى غير قتالية واتخاذ إجراءات عقابية بحق الذين تقاعسوا في أداء هذه الخدمة[١١].

وكانت لهذه السياسة تجاه الإمارات الكردية مردوداتها السلبية على الدولة العثمانية، ففي عام ١٦٠٥م واجه الجيش العثماني اندحاراً كبيراً «لم يشهد مثيل له في التاريخ العثماني»[١٢] حيث انهزمت القوات العثمانية بقيادة الوزير سنان باشا بعدما سحب الأمراء الكرد قواتها من المعسكر العثماني و ذلك نتيجة سوء تعامل الوزير المذكور معها، ثم انتشرت أخبار في المعسكر العثماني تفيد بهجوم قريب للقوات الصفوية، لذلك انهارت معنويات الجيش العثماني وأصيب قادته بالذعر و»تركوا أسلحتهم وخيامهم ومدافعهم وبنادقهم و... و انهزموا بسرعة لينجو بجلودهم في حين لم يكن قزلباشي واحد قد تقدم نحو المعسكر، ولم يكن هناك أي أثر للجيش الصفوي»[١٣]. ويتفق معظم المؤرخين العثمانيين بأن السبب وراء ذلك كانت السياسة السلبية للسلطات العثمانية في المنطقة الأمر الذي دفع بالإمارات الكردية على عدم الاشتراك في حملاتها أو استغلال أية فرصة للانسحاب منها[١٤]، ليس هذا فحسب إنما بدأت تلك الإمارات بالاتصال بالدولة الصفوية وتشكيل علاقات معها.

وفي مثل تلك الظروف قام بعض رجال الدولة العثمانية بتقديم لوائح إصلاحية إلى السلاطين العثمانية لاسيما السلطان مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠م) ومن بين هؤلاء المصلح العثماني (قوجي بك) الذي قدم في ١٠٤١هـ/١٦٣١م مشروعاً إصلاحياً دعا فيها إلى القضاء على تدخلات السلطات العثمانية في شؤون السناجق، وقد أشار ضمناً إلى الإمارات الكردية عندما قال ما نصه:» إن الحكام القاطنين على أطراف الدولة العثمانية سواءً من المسلمين أو الملل الأخرى بموجب القانون يجب أن لا يخضعوا للعزل والتعيين والتبديل وينتقل أملاكهم وعقاراتهم من بعد موتهم إلى أولادهم ومن أولاده إلى أحفادهم»[١٥]، لذلك يجب «رفع الظلم والفساد عليهم» وتخليصهم من «الفقر والذلة». وأكد قوجي بك أنه من «شأن هذا الإجراء أن ينهي الصراع على المناصب بين مأموري الدولة والقضاء على ظاهرة الرشوة للحصول على المنصب، لأن المنصب في هذه الحالة ينتقل تلقائياً إلى شخص آخر من دون أن يتدخل احد فيها»[١٦].

إلا إن أبرز اللوائح الإصلاحية التي تناولت الشأن الكردي هي اللائحة التي قدمها المصلح العثماني (عزيز أفندي) وذلك لإصلاح العلاقات الكردية- العثمانية التي تضررت كثيراً جراء سياسات الولاة العثمانيين وعدم مبالاة الدولة المركزية لمناشدات الإمارات الكردية للنظر في أمورهم[١٧].

أما بخصوص عزيز أفندي نفسه فلا يعرف الكثير عن حياته ودوره في الإدارة العثمانية، إذ لم يتطرق

١١ حول هذا الموضوع ينظر: سعدي عثمان هروتي، كردستان و الامبراطورية العثمانية، (اربيل، موكرياني،٢٠٠٨)،١٠٤-١٢٥.

١٢ پچوی, ابراهيم، تاريخ پچوی،, (استانبول$ مطبعة عامره،١٢٨٣)، ٢/ ٣٦٦.

١٣ ينظر: پچوی، تاريخ پچوی ، ٢/ ٢٦٥؛ مصطفى نعيما، روضة الحسين في خلاصة اخبار الخافقين (تاريخ نعيما)، (استانبول مطبعة عامرة، ١٢٨١)، ١/٤٢٨.

14 رظنني ليصافتلل :
Hasan Bey-zade, Ahmed, Hasan Bey-Zade Tarihi- Metin ve İndeks (1003-1045/ 1595-1635), Hazirlayan: Sevki Nezihi Aykut,) Ankara: Türk Tarih Kurumu, 2004), 3/ 858;

پچوی، تاريخ پچوی ، ٢/ ٢٦٤

١٥ گوريجهلوقوچی بك، رساله قوچی بك،) استانبول: مسيو واطس طبعخانهسی، ١٢٧٧)، ٢٩.

١٦ قوچی بك، رساله قوچی بك، ٢٤.

١٧ مثلًا يشير المورخ العثماني (حسن بي زاده) بأن السلطات العثمانية في استانبول كانوا متقاعسين في تلبية دعوات الكرد واستغاثاتهم من تصرفات الولاة العثمانيون وكان ذلك السبب وراء انسحاب الكرد من الحملة العثمانية في ١٦٠٥م –كما مر– . ينظر:
Hasan Bey-zade, Hasan Bey-zade Tarihi. 3/ 858.

في لائحته إلى ذلك، ولكن بالرجوع إلى المصادر المعاصرة له يتبين بأنه كان من كُتّاب ديوان السلطاني في استانبول[١٨].

لم يتم تحديد تاريخ تقديم عزيز أفندي لائحته التي سماها (قانوننامه سلطاني) إلى السلطان مراد الرابع[١٩]، إلا أن المرجح أنه قدمها في عام ١٦٣٠م إذ تحدث في لائحته عن حملة خسرو باشا وذكر بأن تلك الحملة كانت «في السنة الماضية»[٢٠]، وكانت حملة الوزير الأعظم خسرو باشا في ١٠٣٨هـ/ ١٦٢٩م[٢١].

يتحدث عزيز أفندي في ورقته للإصلاح عن ثلاثة أمور تحتاج إلى المراجعة والإصلاح وهي الأولى: الفساد في قطعات الجيش وانشغال أمرائه بمصالحهم الشخصية. أما الثانية: فهي تفاقم مسألة «المتسيّدين» وهم أشخاص تمكنوا من إظهار أنفسهم بوصفهم (السادة) من خلال إبراز الوثائق والمشجرات المنتحلة والمزورة إذ وصل عددهم في سنجقين فقط من سناجق ولاية روملي إلى أكثر من ١٠ آلاف سيّد! وهم معفوون عن دفع الضرائب والعمل في المجال العسكري[٢٢].

أما الثالثة: فهي مسألة «إصلاح الشأن الكردي» فقد شغل حيزاً واسعاً من لائحة عزيز أفندي، وقد أورد عزيز أفندي مقدمة تاريخية للسياسة «الحكيمة» للسلطان سليم الأول تجاه الإمارات الكردية الأمر الذي أدى إلى إحراز انتصارات كبيرة بفضل دعم الكرد للدولة العثمانية لاسيما في معركة جالديران، وبسبب مشاركتهم في هذه المعركة جعل السلطان ممالكهم بمثابة (يورتلق واوجاقلق) خاص بهم، تبقى تحت أيديهم «نسلاً بعد نسل»، وعندما أغار السلطان سليمان القانوني على أذربيجان شارك الكرد معه وتسببوا في فتح مدينة وان[٢٣]، كما شارك الكرد الجيش العثماني في حملته على بغداد وجعلوا مهمة فتحها أمراً سهلاً، « لذلك أنعم عليهم بـ»ملكنامات» وبذلك جعل كردستان بمثابة سد سديد وحصار حديد يحاكي سد إسكندر بوجه يأجوج ومأجوج العجم، وبسبب التفات هذين السلطانين الجليلين تحول الكرد إلى أسد الزمان وفهود البراري، حتى في زمن جدك مراد خان [الثالث ١٥٧٤-١٥٩٥م] وفي أثناء الحملات [على ايران] لم يكن يحتاج إلى الصدر الأعظم ووالي روملي وآغوات الانكشارية لان الكرد كانوا يجهزون ٥٠-٦٠ ألف مقاتل للقتال تحت رايته»[٢٤].

وفي جانب آخر من لائحته يتناول عزيز أفندي سياسة الولاة العثمانيين تجاه الكرد في بدايات القرن السابع عشر، ويذكر بأنهم بدؤوا بنقض العهود القديمة التي كانت تنظم العلاقات بين الدولة والكرد، لذا يتقاعس الكرد في الالتزام بما عليهم من الواجبات، ونتيجة لذلك خسرت الدولة في معاركها ضد الدولة الصفوية. إذ يقول:»... ولكن بسبب انشغال السلطان بحملات انكروس [يقصد: المجر] قام الولاة [في الشرق] بالتعدي على أمراء الكرد، فعلى الرغم من أن عهدنامات السلطانين الجليلين منعت عزل ونصب أمراء الكرد وتعيين الأجانب في مكانهم إلا أنهم [أي: الولاة] قاموا بعزل بعضهم وقتل بعض آخر بلا سبب، وقام بعض آخر خوفاً من العزل أو القتل بترك أوطانهم وجلاء مساكنهم، وقام الولاة بتعيين أشخاص من أقاربهم أو بخلاف العهدنامه قاموا بتعيين الأجانب في مكانهم، كما قاموا بأخذ ٤٠ و٥٠ و٦٠ الف قروش من كل واحد منهم، لذلك أصبح هؤلاء الأمراء فقراءً ومديونين. وفي السنة السابقة وأثناء حملة همدان ودركزين لم يستطع هؤلاء الأمراء أن يجهزوا أكثر من ٦٠٠ مقاتل وبذلك فقدنا ٦٠ ألف مقاتل!، حتى إن هؤلاء القلة المشاركون أيضاً تعرضوا إلى الظلم وإهانة شديدة من قبل خسرو باشا إذ أمر بقطع رؤوس بعض منهم!، وهكذا تعامل [المسؤولون] مع ذلك القوم أصحاب الغيرة والحمية...ووصل تعسف الحكام مع هؤلاء الرجال والأمراء من ضاربي السيوف وكاسري الأعداء إلى حد أنهم

18 Aziz Efendi, *Kanunname-i Sultani li Aziz Efendi/Aziz Efendi's Book of Sultanic Laws and Regulations: An Agenda for Reform by a Seventeenth-Century Statesman*, English translated by Rhoads Murphey (Harvard University: The Department of Near Eastern Languages and Civilizations, 1985), 18.

١٩ هناك من ذكر بانها وضعت في عام ١٦٣٢م. ينظر:
Songül Çolak, "Aziz Efendinin Risalesine Göre 17. Yuzyılda Osmanlı Merkez Ordusunun Durumu", *History Studies* 2, (2010): 102.

20 Aziz Efendi, Kanunname-i Sultanî, 75.

٢١ تركمان, اسكندر بك, واله اصفهاني, محمد بن يوسف، ذيل تاريخ عالم آراي عباسي، تصحيح: سهيلي خوانساري، ،(تهران: چابخانه اسلاميه، ١٣١٧هـ.ش)، ٣١.

22 Aziz Efendi, Kanunname-i Sultani, 68 - 77.

23 Aziz Efendi, Kanunname-i Sultani, 73.

24 Aziz Efendi, Kanunname-i Sultani, 74-75.

الآن لا يستطيعون شراء المأكل والملبس لقواتهم، بل لا يستطيعون شراء فرس لفارس! وأن شدة الفقر والفاقة جعل من حالهم مشوشاً ومأسوفاً عليه...»[٢٥].

في الحقيقة لم يكن عزيز أفندي يبالغ في سوء الوضع وبالفعل كانت الإمارات قد فقدت قوتها على تجهيز المقاتلين لإمداد الحملات العسكرية العثمانية، فعلى سبيل المثال عند الاستعداد للحملة العثمانية لإعادة السيطرة على بغداد في عام ١٦٣٧، أي سبعة سنوات بعد تقديم لائحة عزيز أفندي، صدر أمر لأمراء الكرد التابعين لولاية وان بتجهيز الرجال، وقد ورد في وثيقة عثمانية ذكر عدد القوات المجهزة من قبل الإمارات الكردية على النحو التالي «فقد جهز أمير بدليس ٢٠٠ مقاتل، أمير هيزان ١٠٠ مقاتل، أمير شيروان ١٠٠ مقاتل، أمير عادلجواز ٣٠ مقاتل، رومى [اورمية] ٦٠ مقاتل، كيسان ١٥ مقاتل، موكس ١٥ مقاتل»، ولم ترسل إمارة هكاري أي مقاتل[٢٦]! وهذه الأرقام لا تناسب وحجم تلك الإمارات التي كانت تشارك بأضعاف هذه الأعداد في الحملات السابقة.

ولإصلاح هذه الحالة وتحت عنوان «بيان حول تصحيح أحوال الأمراء الكرد» اقترح عزيز أفندي على السلطان إصدار مجموعة من القرارات يعيد بها الاعتبار إلى الإمارات الكردية، وترفع الظلم المفروض عليهم ويؤكد على الامتيازات الممنوحة إلى الإمارات الكردية بموجب فرمان السلطان سليمان القانوني، وقد لخص هذه القرارات في ثلاثة بنود:

إصدار أوامر مشددة إلى والي دياربكر بضرورة عدم التدخل في مسألة عزل ونصب الأمراء، وعند وفاة الأمير فان الحكم في الإمارة توّجه إلى ابنه أو احد إخوته، ويجب على المرشح لتولي الحكم أن يتوجه إلى استانبول ويحصل على البراءة من السلطان نفسه وبذلك يقطع الطريق أمام الولاة للتدخل في موضوع نصب الأمراء.

إعادة الاعتبار إلى الإمارات الكردية وإشادة بدورها التاريخي في الحفاظ على الدولة العثمانية، والاعتراف بالظلم والحيف الملقاة عليهم عن طريق إرسال «خلع واستمالات» إلى أمراء الكرد وأقربائهم يؤكد فيها «بأنكم من أصحاب المذهب السني الطاهر وأنكم تخدمون أباً عن جد في الحملات ضد القزلباش...وبسبب ظلم وتعديات [الولاة] فإنكم وصلتم إلى كمال الضعف والانحطاط وقد وصلني أخبار حول ذلك» لذلك «أرسلت أوامر مشددة إلى والي دياربكر بأنه لا يحق أن يقوم بعزل ونصب احد من الأمراء...وقررت إبقاء الأمراء على ممتلكاتهم حسب العهدنامة القديمة ويبقى تحت تصرفهم نسلاً بعد نسل ولا يجوز للولاة أن يتدخلوا في أمر العزل والنصب...وبالمقابل فإنكم ستخدمون الدولة كآبائكم وأجدادكم»[٢٧]. ويعد هذا البند من أبرز ما ورد في لائحته بشأن الكرد، من ناحية احتوائه على معان رمزية، فالكرد مواطنون عثمانيون وقد شارك آبائهم في الحفاظ على أمن وسلامة الدولة العثمانية، وعلى الدولة إبداء تقديرها لهذا الدور.

سوف يتم تعيين احد معتمدي السلطان وهو شخص «عالم وفاضل وعارف بالأمور الشرعية» لغرض جمع الضرائب من الإمارات الكردية، وسوف يتم جباية الضرائب الشرعية فقط وسترد إليهم جميع الأموال التي يتم جبايتها بغير الحق، «وأرسلت أوامري الشريفة بعدم أخذ آقجة واحدة أو حبة واحدة من أمراء الكرد بغير وجه حق، وبذلك يتخلص أمراء الكرد «من الفقر والفاقة»[٢٨].

وفي نهاية لائحته وتحت عنوان «نتيجة تصحيح أحوال أمراء كردستان» يقول عزيز أفندي بأنه «نتيجة العناية السلطانية لأمراء الكرد فإن كل واحد منهم سيتحول إلى أسد وفهد وستتحول كردستان إلى سد سديد بين بلاد القزلباش [ايران] والممالك المحروسة [الدولة العثمانية]، وبفضل هذا الالتفات سيتمكن ولايات دياربكر وأرضروم ووان من الوقوف بوجه مخاطر القزلباش»[٢٩].

يلاحظ في لائحة عزيز أفندي وبقية اللوائح الإصلاحية التي كتبها المصلحون العثمانيون

25 Aziz Efendi, Kanunname-i Sultani, 74-75.

٢٦ ينظر: امر إلى امير حزو [ساسون] (تاريخ الوثيقة مفقود] في: دفتر مهمة: ٨٧/ ٤٠٦.

27 Aziz Efendi, Kanunname-i Sultani, 76.

28 Aziz Efendi, Kanunname-i Sultani, 77.

29 Aziz Efendi, Kanunname-i Sultani, 81.

الأوائل أنهم رفضوا فكرة مركزية الدولة بل أكدوا بأنها أصل المشكلة، لاسيما فيما يتعلق بالكرد وأشاروا إلى زمن قوة الدولة في عهد السلطانين سليم الأول وسليمان القانوني باعتبارهم أصحاب فكرة الحكم الذاتي للكورد، على العكس من مصلحي القرن التاسع عشر الذين أكدوا- تحت تأثير الأفكار الغربية- على تعزيز مركزية الدولة.

ولكن رغم تلك الجهود من جانب الإصلاحيين العثمانيين الأوائل لا يلاحظ أي انعكاس فعلي لها في كردستان، وقد استمر الولاة العثمانيون على سياساتهم السابقة تجاه الإمارات الكردية، فعلى سبيل المثال استمر عزل الأمراء ونصب آخرين من قبل الولاة في هكاري[٣٠]. ويمكن أن نشير إلى حالات مماثلة في إمارات كردية أخرى، فقد وجهت سنجق حزو(ساسون) التابعة لولاية دياربكر التي كانت تتمتع بمستوى (حكومت) إلى ستة أشخاص خلال أربعة أعوام فقط (١٧٣٦-١٧٤٠م)[٣١]، كما وجه الحكم في إمارة بدليس إلى أربعة أمراء بين سنتي ١٧٥٦-١٧٥٧م، وبشكل عام تم تداول الحكم في بدليس إثنين وثلاثين مرة خلال سنوات ١٧٥٦-١٨٠٩م أي حوالي سنة وستة أشهر لكل أمير[٣٢]!!. وقد عبر الشاعر الكردي أحمد الخاني (١٦٥٠-١٧٠٧م) في احد أبياته الشعرية عن الفساد وجور الولاة العثمانيين والظلم الملقاة على الإمارات الكردية إذ وصل الفقر والفاقة إلى حد لا يستطيع الأمير -على حد تعبيره- أن يجهز خمسة غزاة لمقاومة أي حملة صفوية[٣٣].

الخاتمة:

بعد دراسة لائحة القانون السلطاني لعزيز أفندي، توصلت هذه الدراسة إلى استنتاجات عدة يمكن حصرها فيما يلي:

إن اللائحة وما ورد فيها من المعلومات تمثل شاهدا حيا على ما كانت تمر بها كردستان من سوء في النواحي الإدارية والاقتصادية والسياسية، وهو اعتراف صريح من رجل دولة بالسياسة السلبية التي كانت تتبعها الدولة العثمانية ضد الإمارات الكردية، وهو يبرر بذلك جميع الحركات الكردية التي طالما كانت توصف في المصادر باعتبارها حركات تمردية غير مبررة.

كانت كردستان في عهد السلطانين سليم الأول وابنه سليمان القانوني تتمتع بأكبر قدر من الاستقلالية في إدارة شؤونها الداخلية، وقد استندت تلك الحالة على قاعدة قانونية، إذ أصدر السلطانان أوامر خاصة بترتيب أوضاع كردستان وطبيعة علاقتها بالدولة العثمانية، وبذلك يفند الزعم القائل بأن الحركة الإصلاحية العثمانية التي ظهرت في القرن التاسع عشر كانت تريد «إرجاع الحكم المركزي إلى كردستان»!.

على خلاف المصلحين العثمانيين في القرن التاسع عشر فإن المصلحين الأوائل ومن بينهم عزيز أفندي أكدوا على ضرورة تطبيق نظام اللامركزي في التعامل مع كردستان، وعدم التدخل في شؤون الإمارات الكردية لاسيما الأمور المتعلقة بعزل ونصب الأمراء والشؤون المالية.

أظهرت اللائحة الأهمية الاستراتيجية لكردستان والدور الخطير الذي يمكن لأمراء الكرد أن يلعبوه في تغيير مجرى الأحداث لصالح احدى الأطراف المتصارعة على الحدود الدولة العثمانية والدولة الصفوية، لذلك حذر عزيز أفندي من مغبة الاستمرار على سياسة إهمال الكرد والإمارات الكردية في سياسة السلاطين العثمانية.

من خلال متابعة الأحداث في المصادر والوثائق التاريخية العائدة إلى حقبة الدراسة، لا يوجد أي دليل على اهتمام الدولة بما ورد في لائحة عزيز أفندي، بل استمر الحال على نفس المنوال واستفحل أمر الفساد والضعف، و لم تصغ الدولة إلى أصوات الإصلاح إلا في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

قائمة المصادر و المراجع

---

٣٠ للمزيد ينظر: نزار ايوب گولى، امارة هكاري في العد العثماني، ٧٣-٧٥.

31 Orhan Kılıç, 18 Yüzyilin İlk Yarısında Osmanlı Devletinin İdari Taksimatı (Eyalet ve Sancak Tevcihatı), (Elaziğ: Ceren Matbaacilik, 1997), 39.

32 BOA, Bab-ı Asafi- Divan-i Hümayun- Nişan Tahvil Defteri (A.DVNS.NŞT.d).D. no: 16/ 178-182.

٣٣ تحسين ابراهيم الدوسكي، جواهر المعاني في شرح ديوان احمد الخاني ، (دهوك: سبيريز،٢٠٠٥)، ٢٥٨-٢٦٠.

الوثائق:

أمر إلى أمير حزو [ساسون] (تاريخ الوثيقة مفقود] في: دفتر مهمة: ٧٨/ ٦٠٤.

BOA, Bab-ı Asafi- Divan-i Hümayun- Nişan Tahvil Defteri (A.DVNS.NŞT.d).D.no:16.

المصادر باللغة التركية العثمانية:

پچوی، ابراهیم، تاریخ پچوی،, استانبول: مطبعة عامره، ١٢٨٣.

جزیه دار زاده، تواریخ آل عثمان، نسخة مکتبة علی امیری فی استانبول، رقم:٢٠٦

خوجة، سعدالدین، تاج التواریخ، استانبول: طبعخانه عامرة، ١٢٧٩.

گوریجهلو قوچی بك، رساله قوچی بك، استانبول: مسیو واطس طبعخانهسی، ١٢٧٧.

مصطفی نعیما، روضة الحسین في خلاصة اخبار الخافقین (تاریخ نعیما)، استانبول: ١٢٨١.

باللغة العربية:

زكي، محمد أمين ، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ترجمة: محمد علي عوني، بغداد: ١٩٦١.

مراد، خليل علي، تاريخ العراق الإداري والاقتصادي في العهد العثماني الثاني ١٦٣٨–١٧٥٠م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥.

نزار أيوب گولی، إماره هكاری فی العهد العثمانی، دهوك: سپیریز، ٢٠١٧.

سعدي عثمان هروتي، كردستان و الامبراطورية العثمانية، أربيل: موكرياني،٢٠٠٨.

تحسين ابراهيم الدوسكي، جواهر المعاني في شرح ديوان احمد الخاني، ، دهوك: سبيريز،٢٠٠٥.

باللغة الفارسية:

تركمان، اسكندر بك، واله اصفهاني، محمد بن يوسف، ذيل تاريخ عالم آراي عباسي، تصحيح: سهيلي خوانساري، ، تهران: چاپخانه اسلاميه، ١٣١٧هـ.ش.

Aziz Efendi, *Kanunname-i Sultani li Aziz Efendi*/Aziz Efendi's Book of Sultanic Laws and Regulations: An Agenda for Reform by a Seventeenth-Century Statesman, English translated by Rhoads Murphey (Harvard University: The Department of Near Eastern Languages and Civilizations, 1985.

Aziz Efendi, *Kanunname-i Sultani li Aziz Efendi*/Aziz Efendi's Book of Sultanic Laws and Regulations: An Agenda for Reform by a Seventeenth-Century Statesman, English translated by Rhoads Murphey (Harvard University: The Department of Near Eastern Languages and Civilizations, 1985.

BOA))Başbakanlık Osmanlı Arşivi, Divân-ı Hümayûn Mühimme Defteri (A.DVN.MHM.d) Bab-ı Asafi, Defter: 87/406.

BOA, Bab-ı Asafi- Divan-i Hümayun- Nişan Tahvil Defteri (A.DVNS.NŞT.d). D.no: 16.

Cizyedarzade, *Tevarihi Ali Osman*, İstanbul: Mektebe Amire, ts.

Çolak, Songül, "Aziz Efendinin Risalesine Göre 17. Yüzyılda Osmanlı Merkez Ordusunun Durumu", *History Studies* 2, (2010).

Doskî, Tahsin Ibrahim, *Cewahiru'l-Maani fi Şerhi Diwani Ahmed el-Xani*, Duhok: Sipirez, 2005.

Gûlî, Nizar Ayuob, *İmaret Al Hakkari fi Al Ahd Al Osmani*, Duhok: Sipirez, 2017.

Guricelu Kuçi Beg, Risaleyi Kûçi Beg, İstanbul: Misyo Watson Matbaasi, 1279.

Hakan, Sinan, *Müküs Kürt Mirleri Tarihi ve Han Mahmud*, İstanbul: Pery Yayınları, 2002.

Hakan, Sinan, *Müküs Kürt Mirleri Tarihi ve Han Mahmud*, İstanbul: Pery Yayınları, 2002.

Hasan Bey-zade, Ahmed, *Hasan Bey-Zade Tarihi- Metin ve İndeks (1003-1045/ 1595-1635)*, Hazirlayan: Sevki Nezihi Aykut, Ankara: Türk Tarih Kurumu, 2004.

Hasan Bey-zade, Ahmed, *Hasan Bey-Zade Tarihi- Metin ve İndeks (1003-1045/ 1595-1635)*, Hazirlayan: Sevki Nezihi Aykut, Ankara: Türk Tarih Kurumu, 2004.

Hezarfen Huseyin Efendi, *Telhisul-beyan fi Kavanin-i Al-i Osman*, Hazirlayan: Sevim Ilgürel, Ankara: Turk Tarih Kurumu, 1999.

Hezarfen Huseyin Efendi, *Telhisul-beyan fi Kavanin-i Al-i Osman*, Hazirlayan: Sevim İlgürel, Ankara: Turk Tarih Kurumu, 1999.

Hoca, Saadaddin, *Tacu't-trvarîh* İstanbul: Matbaa Amire, 1279.

Huruti, Saadi Osman, *Kurdistan ve'l-Imbiratoriyetu'l-Osnmaniye*, Erbil: Mukiryani, 2008.

Kılıç, Orahan, "Kilasik Döneminde Osmanlı İdari Sisteminde Hükümet Sancakları; Hakkari Hükümeti Örnegi", *XVI Türk Kongresi*, Ankara, (2002).

Kılıç, Orhan, *18 Yüzyilin İlk Yarısında Osmanlı Devletinin İdari Taksimatı (Eyalet ve Sancak Tevcihatı)*, Elaziğ: Ceren Matbaacilik, 1997.

Kılıç, Orhan, *18 Yüzyilin İlk Yarısında Osmanlı Devletinin İdari Taksimatı (Eyalet ve Sancak Tevcihatı)*, Elaziğ: Ceren Matbaacilik, 1997.

Murad, Halil Ali, *Tarihu'l-Iraq el-İdari ve'l-Iqtisadi fi Ahdi'l- Osmani es-Sani,* Risalet Macister, Camiat Bağdad, 1975.

Naima, Mustafa, Rewzatu'l-Huseyn fi Hulaseti Ahbari'l- Hafikîn, İstanbul: 1281.

Kılıç, Orhan "Van Eyaletine Bağlı Sancaklar ve İdari Statüler, 1558-1740", *Osmanlı Araştımaları Dergisi* XXI, (2001).

Pecevi, İbrahim, *Tarih-i Pecevi*, İstanbul: Matbaa-i Amire, 1283.

Sevgen, Nazmi, *Doğu ve Güneyduğu Anaduluda Türk Beylikleri*, Ankara: Ayyıldız Matbaasi,1982.

Sevgen, Nazmi, *Doğu ve Güneyduğu Anaduluda Türk Beylikleri*, Ankara: Ayyıldız Matbaasi,1982.

Turkuman, İskender Beg - Vale Isfehani, Muhemmed bin Yusif, *Zeyle Tarih-i Alem Aray-i Abbasi,* Teshih: Suheyli Huwansari, Tehran: Caphaney-i Islamiye, 1317.

Uzunçarişli, İsmail Hakkı, *Osmanli Tarihi*, Ankara: Türk Tarih Kurumu, 1988.

Uzunçarişli, İsmail Hakkı, *Osmanli Tarihi*, Ankara: Türk Tarih Kurumu, 1988.

Zeki, Muhemmed Emin Zeki, *Xulasetu Tarîxu Kurd we Kurdîstan* Tercume: Muhemmed Ali Awni, Bağdad, 1961.